تحرك عاجل

ناشط سياسي يواجه محاكمة عسكرية بسبب منشور على فيسبوك

في 21 ديسمبر/كانون الأول 2023، اعتقلت السلطات الأردنية أيمن صندوقة، وهو ناشط سياسي وأستاذ في الرياضيات، على خلفية منشور على فيسبوك وجَّهه إلى الملك في أكتوبر/تشرين الأول 2023، مُنتقدًا فيه علاقات الأردن الدبلوماسية مع إسرائيل. وفي 12 فبراير/شباط 2024، وجّه المدعي العام في محكمة أمن الدولة، وهي محكمة عسكرية استثنائية، إلى صندوقة تهمة "التحريض على مُناهَضة نظام الحكم السياسي"، بموجب المادة 149 من قانون العقوبات. ومن المقرر انعقاد الجلسة المقبلة في قضية صندوقة أمام محكمة أمن الدولة في 26 مارس/آذار. يجب على السلطات الأردنية إسقاط جميع التهم المُوجَّهة إلى أيمن صندوقة، والإفراج عنه على الفور ودون أي شرط أو قيد، إذ تجري محاكمته لمجرد ممارسته حقه في حرية التعبير.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين
الديوان الملكي الهاشمي
عَمَّان، الأردن
تويتر: @KingAbdullahII

جلالة الملك،

تحية طيبة وبعد،

نكتب إليكم لنعرب عن بواعث قلقنا البالغ بشأن أيمن صندوقة، وهو ناشط سياسي وأستاذ في الرياضيات، تجري محاكمته أمام محكمة أمن الدولة، بسبب ممارسة حقه في حرية التعبير.

فقد استدعى المدعي العام صندوقة، بدايةً، في 18 ديسمبر/كانون الأول 2023، على خلفية منشورات على فيسبوك أعرب فيها عن تعاطفه وتأييده للفلسطينيين، واشتملت على دعوة إلى إضراب عام دعمًا لغزة. وفي 24 يناير/كانون الثاني 2024، حكمت عليه محكمة صلح جزاء عمان بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بتهمة "ذم هيئة رسمية"، بموجب قانون الجرائم الإلكترونية الجديد.

وفي 21 ديسمبر/كانون الأول 2023، استدعى مدعي عام محكمة أمن الدولة أيمن صندوقة وأمر باحتجازه، على خلفية رسالة نشرها على فيسبوك ووجَّهها إلى جلالتكم في أكتوبر/تشرين الأول، مُنتقدًا فيها علاقات الأردن الدبلوماسية مع إسرائيل. ووفقًا لما ذكره محاميه، نُقِل صندوقة، في 23 يناير/كانون الثاني 2024، من سجن ماركا في عَمَّان إلى سجن الطفيلة، الذي يبعُد نحو 300 كيلومتر عن مسقط رأسه، ما يُصعِّب للغاية على أسرته زيارته. كما وجَّه إليه أفراد قوات الأمن إهانات لفظية، وقُيِّدَت يداه وقدماه خلال نقله. وفي 12 فبراير/شباط 2024، وجَّه مدعي محكمة أمن الدولة إلى صندوقة تهمة أخرى بـ "التحريض على مُناهَضة نظام الحكم السياسي"، بموجب المادة 149 من قانون العقوبات. ومن المقرر انعقاد الجلسة المقبلة في قضية صندوقة أمام محكمة أمن الدولة في 26 مارس/آذار. ومحكمة أمن الدولة هي محكمة عسكرية لا تفي بالمعايير الدولية للحيادية والاستقلالية، وغالبًا ما تُستَغَل في محاكمة المدنيين وإسكات المُعارَضة، ما يُعَد انتهاكًا للقانون الدولي.

نحثكم على ضمان ألا تنتهك المملكة الأردنية القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن يُفرَج عن أيمن صندوقة على الفور ودون أي شرط أو قيد، وأن تُسقط جميع التهم الموجَّهة إليه؛ إذ إنها لم تُوجَّه إليه سوى لتعبيره المشروع عن آرائه عبر الإنترنت. وإلى حين الإفراج عنه، نحثكم على أن تضمنوا حمايته من التعرُّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وحصوله على الرعاية الطبية الكافية، سواءً كان ذلك بناءً على طلبه أو حسب ما تقتضيه الضرورة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، كثَّفت السلطات الأردنية حملتها القمعية ضد النشطاء المؤيدين للقضية الفلسطينية، مستخدمةً أحكامًا قانونية مبهمة وفضفاضة الصياغة على نحو بالغ، ومنها قانون منع الجرائم، وقانون العقوبات لسنة 1960، وقانون الجرائم الإلكترونية المُعدَّل مؤخرًا. فقد أُعتُقِل ما لا يقل عن 1,000 شخص – من المتظاهرين والمارَّة – خلال تظاهرات دعم غزة في عَمَّان في غضون شهر واحد بين أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2023. وبحلول فبراير/شباط 2024، كان قد أُعتُقِل أكثر من 2,000 شخص على خلفية تظاهرات داعمة لفلسطين.

وتأتي الحملة الأخيرة في سياق نمط واضح من القمع داخل الأردن لحقي حرية التجمع السلمي وحرية التعبير باستخدام قوانين تعسفية. وخلال زيارة إلى الأردن في سبتمبر/أيلول 2023، وثَّقت منظمة العفو الدولية محاكمة السلطات لتسعة نشطاء وصحفيين وغيرهم، بسبب انتقادهم لسلوك السلطات وسياساتها، وتنظيم مناقشات حول القضايا التي تعتبرها السلطات "حساسة"، والدعوة إلى إقامة تظاهرات مُناهِضة للحكومة. وفي 2023، حققت السلطات، بما في ذلك قوات الأمن والمحاكم المدنية والعسكرية، مع 43 شخصًا على الأقل بسبب التعبير عن آرائهم عبر الإنترنت أو حاكمتهم باستخدام قوانين تعسفية بطبيعتها وذات أحكام مبهمة الصياغة، مثل قانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2015، وقانون منع الإرهاب، وقانون العقوبات.

وتستغل السلطات الأردنية محكمة أمن الدولة، وهي محكمة عسكرية خاصة، كأداة لقمع حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع السلمي. وفي عام 2014، أُدخِلَت تعديلات على قانون منع الإرهاب لسنة 2006 في الأردن لتوسيع نطاق تعريف الإرهاب لكي يشمل أعمالًا مثل "تعكير صفو العلاقات مع دولة أجنبية"، وهي تهمة مُجرَّمة بالفعل بموجب قانون العقوبات، وكذلك "الإخلال بالنظام العام". وقد أتاحت هذه التعديلات المجال أمام القضاء لتجريم النشاط السلمي في مجال حقوق الإنسان باعتباره عملًا إرهابيًا يُحاكَم عليه أمام محكمة أمن الدولة، لا باعتباره جُنحة يُحاكَم عليها أمام محاكم جنايات أخرى، ما يُفضي إلى أحكام بالسجن لفترات طويلة. إضافةً إلى ذلك، يُجرّم قانون العقوبات أي أعمال من شأنها "تقويض نظام الحكم السياسي أو التحريض على مُناهَضته". وكثيرًا ما استغلت محكمة أمن الدولة والأجهزة الأمنية هذه الأحكام لاعتقال النشطاء، وتوجيه تهم إليهم تتعلق بحرية التعبير.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة الإنجليزية والعربية

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: [17 مايو/أيار 2024]

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: أيمن صندوقة (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق: لا ينطبق